

تطور استخدام آلة القانون في الأردن

رائده أحمد عبد الجواد علوان

كلية التربية الموسيقية، جامعة حلوان، القاهرة، مصر

تاريخ القبول: 2013/8/20

تاريخ الاستلام: 2013/7/3

Development of Using Musical Instrument "Qanun" in Jordan

Raeda Ahmed Alwan, Faculty of Applied Arts, Helwan University, Cairo, Egypt.

Abstract

This paper focuses on the use of the Musical Instrument "Qanun" in Jordan, including a concise history of qanun, its description, features, and specialties. This study gives also an idea about the beginnings of qanun's use in Jordan including some prominent players of it with an emphasis on Emil Haddad, the eminent player and teacher of qanun and his role in teaching qanun in Jordan. The study also surveys some pieces of music and songs where the qanun was employed. The paper ends with some results and recommendations.

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على تطور استخدام آلة القانون في الأردن، وقد اشتمل على لمحة تاريخية عن آلة القانون، وشكل الآلة وأقسامها، وكيفية العزف عليها، وميزاتها، بالإضافة إلى إيجاز عدد من الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، وأبرز المهارات العزفية على هذه الآلة، وتطرق البحث إلى كيفية دخول آلة القانون للأردن واستخداماتها المتعددة، مع الإشارة إلى أهم تقنياتها العزفية المستخدمة وأبرز عازفيها في الأردن، ونبذة قصيرة عن إميل حداد عازف القانون الأول في الأردن ودوره في نشر هذه الآلة. واستعرض البحث نماذج من المعزوفات والأغاني الأردنية التي وُظفت فيها آلة القانون. واختتم البحث بعدد من النتائج والتوصيات. **الكلمات المفتاحية:** قانون، موسيقا، موسيقا أردنية، إميل حداد.

مقدمة

تُعد آلة القانون من أبرز الآلات في التخت الموسيقي العربي¹، ذلك أنها تتمتع بمساحة نغمية واسعة تصل إلى ثلاثة دواوين ونصف الديوان²، تشمل مختلف المناطق الصوتية التي تجمع ما بين قرار النغم وجوابه، ما يسمح للعازف بحرية الانتقال والتحويل النغمي، وإمكانية العزف عليها باليدين معاً، حيث يظن من يسمعها أنه يستمع لآلتين في نفس الوقت، ولذلك فقد أصبح التدوين الحديث لهذه الآلة كما هو الحال في آلة البيانو، على مفتاحين: مفتاح (صول) لليد اليمنى ومفتاح (فا الخط الرابع) لليد اليسرى في بعض المقطوعات الموسيقية (شورة، 2002م، ص 40).

وكما هي آلة القانون رئيسة في التخت الموسيقي العربي، فإنها كذلك في فرقة الموسيقى العربية، وكان عازفها غالباً قائداً للفرقة لما لها من أهمية في الأداء الذي يجمع بين الطابع اللحني والإيقاعي على السواء (بشير، دبت، ص 11)، بالإضافة إلى أنها من آلات الطرب الجميل (الخلعي، 1932م، ص 126) كما اعتبرها بعض المؤرخين دستوراً للنغم العربي (الحفني، 1971م، ص 65).

يرجع أصل آلة القانون إلى حوالي خمسة آلاف عام تقريباً، حيث كانت البداية من سومر في بلاد ما بين النهرين، أما آلة القانون بشكلها الحالي فتتبع إلى العصر العباسي، حيث استخدمها أبو نصر الفارابي، وبعدها انتقلت إلى أوروبا عن طريق الأندلس في القرن الثاني عشر (ويكيبيديا، موقع الكتروني، 2011م). تشبه الآلات الموسيقية في الأردن إلى حد كبير الآلات الموجودة في البلدان العربية الأخرى. ويثبت البحث التاريخي وجود آلات موسيقية مختلفة في بلاد الشام ومنها الأردن على مر العصور، ولكن كثيراً من هذه الآلات اندثرت وطواها النسيان، ولعل الأحداث السياسية والحروب التي استمرت عبر العصور المختلفة كانت السبب في ذلك (حمام، 2010، ص 83).

آلة القانون في الأردن حديثة العهد، فقد بدأ ظهورها وانتشارها في الستينات من القرن العشرين، حيث لم يكن هنالك من يجيد استخدامها، كما أن آلة القانون المستعملة في الأردن هي من الصناعة المصرية أو الحلبية أو العراقية لأن صناعتها غير موجودة في الأردن إلى الآن. ومن الجدير بالذكر أن آلة القانون دخلت إلى الأردن عن طريق الفرق الموسيقية المصاحبة للمطربين المشهورين القادمين للأردن لإحياء الحفلات في المهرجانات والمناسبات المختلفة، مما لفت أنظار الموسيقيين في الإذاعة الأردنية لأهمية هذه الآلة وضرورة تواجد عازف لها في فرقة الإذاعة الموسيقية (جرادات، 2007م، ص 56).

مشكلة البحث

استخدمت آلة القانون في الأردن منذ الستينات من القرن العشرين في الإذاعة الأردنية، وتم تدريسها في الجامعات والمعاهد الموسيقية الأردنية. فآلة القانون آلة مهمة في الموسيقى العربية، وقد تعددت استخداماتها عبر العصور، وتطورت عبر أشكال مختلفة من الأداء وطرق العزف عليها، وهي وإن تكن حديثة العهد في الأردن إلا أن استخدامها في الأردن وازدهارها تطور الحياة الموسيقية في الأردن، فاستخدمت في أداء الألبان والأغاني بأشكال وتوزيعات موسيقية مختلفة، وعليه، فقد تكونت لدى الباحثة رغبة في دراسة التطور الذي طرأ على استخدام آلة القانون في الأردن.

1. التخت الموسيقي العربي: فرقة موسيقية عربية تقليدية تتكون من آلات محددة هي: القانون، والعود، والناي، والكمنجة، والرق.
2. الديوان: هو عبارة عن سلم موسيقي يتكون من ثماني نغمات موسيقية متتالية بينها أبعاد موسيقية محددة.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على تطور استخدام آلة القانون في الأردن.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في قدرته على تسليط الضوء على حقبة مهمة من مسيرة الموسيقى الأردنية، كما أن التصدي لدراسة شاملة لتطور استخدام آلة القانون في الأردن يساعد الدارس والعازف على اكتساب معرفة فنية أوسع بهذه الآلة، وبالتالي فإنه يمكن توجيه الملحنين والمؤلفين الموسيقيين نحو تأليف أعمال موسيقية وغنائية حديثة لهذه الآلة.

أدوات البحث

- المصادر والمراجع التي تناولت آلة القانون.
- مقابلات شخصية مع المختصين وذوي العلاقة.
- مواقع موسيقية على شبكة الانترنت تناولت آلة القانون.
- تسجيلات موسيقية أردنية خاصة بآلة القانون.

حدود البحث

- الحدود المكانية: المملكة الأردنية الهاشمية.
- الحدود الزمانية: النصف الثاني من القرن العشرين وحتى نهاية عام 2012م.

منهج البحث

تلتزم هذه الدراسة المنهجين التاريخي والوصفي، حيث يعيد المنهج التاريخي دراسة الماضي بواسطة جمع الأدلة، ومن ثم تمحيصها وأخيراً تأليفها، ليتم عرض الحقائق عرضاً صحيحاً في مدلولاتها، ومن ثم التوصل إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين (ainfekka، موقع إلكتروني). في حين يهدف المنهج الوصفي إلى وصف ظواهر أو أحداث أو أشياء معينة وجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات عنها ووصف الظروف الخاصة بها وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع (kenanaonline، موقع إلكتروني).

الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:** أجرى نبيل شورة (1975م) دراسة بعنوان "آلة القانون وتطوير أسلوب العزف عليها". هدفت إلى التعرف إلى الجوانب التاريخية والصناعية لآلة القانون، وطرق تدريسها، والأساليب المختلفة للعزف عليها، واشتملت الدراسة على أربعة أبواب، تناول فيها الباحث التطور التاريخي لآلة القانون عبر العصور، والطرق المختلفة لصناعة الآلة، والخامات الأولية التي يعتمد عليها صانعوها، ووضّح مقاييس هيكل الآلة ودورها في تخت الموسيقى العربية. كما استعرض الباحث أهم عازفي آلة القانون في القرن العشرين، مبيناً أسلوب كل منهم.

في الفصل الأخير من الدراسة وضع الباحث منهجاً دراسياً مقترحاً لتطوير العزف على آلة القانون، وقد استخدم تعدد التصويت بخاصة في المقامات العربية المحتوية على ثلاثة أرباع النغمة، مثل مقامات الراس والبياتي والصبا وغيرها، وتضمن المنهج تدريبات خاصة باستقلال اليدين أثناء العزف، من خلال نماذج من الضروب العربية تؤديها اليد اليسرى بمصاحبة اللحن الذي تؤديه اليد اليمنى، واستعرض أساليب العزف التركي على آلة القانون مدعماً ذلك بمدونات موسيقية لمؤلفات تركية ومصرية. وقد أنهى الباحث دراسته بمجموعة من النتائج والتوصيات المقترحة منها:

1. تطوير صناعة آلة القانون وأسلوب الأداء عليها من خلال الاعتماد على استقلال اليدين

وصولاً إلى الأداء بالأسلوب البوليفوني.

2. تدعيم دور الآلة في التخت الموسيقي الشرقي.

● **الدراسة الثانية:** أجرى إميل حداد (2002م) دراسة بعنوان "آلة القانون ومناهجها بين النظرية والتطبيق". سعى من خلالها لجمع بعض ما ذكر عن الآلة في المصادر والمراجع والكتب موضحاً ذلك بالصور والمخطوطات، وعرض أهم المشكلات والعقبات المرتبطة بالعزف عليها من أجل تطوير هيكلية منهجية لصالح الطالب والمدرّس، وذلك من خلال اقتراح منهاج دراسي يحتوي تمارين ومقطوعات متدرّجة في الصعوبة لمدة أحد عشر عاماً (من الصف السادس وحتى ينهي الطالب دراسته الجامعية).

وقد اقترح الباحث منهاجاً لتدريس العزف على آلة القانون مكوناً من تمارين ومقطوعات موسيقية كاملة، موضحاً فيه عدد الساعات الدراسية والسن المناسبة للبدء بتعلم الآلة، كما أدرج بعض الاقتراحات المنهجية الخاصة بالتعليم الفردي والجماعي، وقسم مسار الطالب التعليمي إلى مرحلتين: الأولى: مرحلة تمهيدية باستعمال الأغاني الشعبية في التمارين للمبتدئين. والثانية: مرحلة انطلاق وتمرس يتمكن فيها الطالب من تعلم المهارات والتكنيك المتقدم الخاص بالآلة القانون، وحاول الباحث مواكبة التطبيق العملي في الآلة للدراسة النظرية، وفق منهاج أكاديمي نظري يواكبه تطبيق عملي. وفي نهاية الدراسة أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها:

1. ضرورة تطوير هيكلية منهجية لصالح الطالب والمدرّس تتضمن نقاطاً منهجية وإرشادات

جديدة تقنية وتربوية خاصة بالآلة.

2. إدخال فكرة التعليم الفردي للطالب في المرحلة الأولى من دراسته لآلة القانون، والتعليم

الجماعي في المراحل المتقدمة ضمن آلية التعليم المنهجي لآلة القانون.

3. أن يمر الطالب في مساره التعليمي بمرحلتين: المرحلة التمهيدية باستخدام الأغاني الشعبية في

تعليم العزف على الآلة، ومرحلة الانطلاق والتمرس باستخدام المهارات التقنية الخاصة بالآلة القانون.

4. أن هناك مدارس للعزف على آلة القانون، يقود كل مدرسة منها عازف قدير، مثل مدرسة محمد

عبد صالح، ومدرسة عبد الفتاح منسي وغيرهما، وأن هذه المدارس بحاجة إلى التوسع في

دراساتها من خلال إجراء دراسات معمقة عن كل عازف من رواد هذه المدارس.

● **الدراسة الثالثة:** أجرت رلى جرادات (2007م) دراسة بعنوان "توظيف الأغنية الأردنية في تعليم العزف على آلة القانون للمبتدئين". قدمت من خلالها تعريفاً بالآلة القانون من حيث تاريخها، وصناعتها، وأجزاؤها، واستخداماتها المختلفة، كما هدفت إلى وضع منهاج مقترح للعزف على آلة القانون، من خلال

توظيف الأغاني الأردنية التي تتضمن المهارات التقنية والتمارين الأساسية المناسبة للطالب المبتدئ، وذلك بعد جمع الباحثة لهذه الألحان واختيار المناسب منها دون الخروج عن طابعها الأصلي، مما يسهم في تبسيط عملية التعلم للطالب المبتدئ.

خلصت الباحثة إلى أن المنهج المقترح سيساعد الطالب المبتدئ في التغلب على المعوقات والصعوبات التي ستواجهه في المراحل الأولى من تعلمه عزف آلة القانون، فالأغاني التراثية الأردنية التي تضمنتها التمارين والمهارات التقنية، ائتمت بالذيق والبساطة، والمرونة والتنوع في اللحن والإيقاع، مما يجعل تطبيقها سهلاً ويستطيع الطالب المبتدئ من خلالها الوصول إلى مستوى جيد في العزف على هذه الآلة. وفي نهاية الدراسة أوصت الباحثة بمجموعة من التوصيات أهمها:

1. تخصيص جانب من المكتبات الموسيقية في الجامعات والمعاهد الأردنية والعربية للمدونات الخاصة بالألحان التراثية الأردنية والعربية، وحث الطالب على الاستماع لهذه الألحان التي تؤدي إلى تنمية الذوق الموسيقي، وزيادة فعالية الطالب وجذب اهتمامه للآلة وإقباله على تعلمها.

● **الدراسة الرابعة:** أجري نشأت درابسة (2008م) دراسة بعنوان "أساليب العزف على آلة القانون: دراسة مقارنة". هدفت إلى مقارنة أساليب العزف على آلة القانون في كل من مصر وسوريا، بأساليب العزف عليها في الأردن، والتعرف إلى ما تمتاز به كل من هذه المدارس من تقنيات وطرق أداء، وتعريف العازفين بها. وذلك عن طريق تحليل بعض المقطوعات الموسيقية والأغاني التي تم عزفها على آلة القانون وبيان طرق العزف في كل منها ومقارنتها ببعضها بعضاً.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها: تنوع المهارات العزفية في الأسلوب المصري والسوري والأردني وتشابهاً إلى حد كبير في كل من الدول الثلاث، مع الإشارة إلى اختلاف بسيط بين أساليب العزف على آلة القانون في كل منها، إضافة إلى اختلاف وضعية الأصابع على الأوتار، واختلاف المادة التي تصنع منها الريشة. كما أشارت الدراسة إلى تطور أساليب العزف على آلة القانون في مصر من خلال تطور المؤلفات الموسيقية الخاصة بها، وتأثر الأسلوب السوري بالأسلوب التركي في العزف نظراً للقرب الجغرافي بينهما، واستخدام طرق ومهارات جديدة في العزف على آلة القانون في الأردن ومنها الأسلوب التركي.

واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة الاهتمام بطرق العزف وتذليل الصعوبات الأدائية والاستفادة منها في تأليف مناهج لتدريس آلة القانون، والاهتمام بصناعة الآلة وتطويرها من حيث الشكل، وزيادة عدد الأوتار، وانتقاء الأخشاب المستعملة في صناعتها، وجمع المؤلفات الخاصة بها، وتوحيد طرق تدريس الآلة، إضافة إلى تشجيع طلبة المعاهد الموسيقية الأردنية في التوجه نحو دراسة آلة القانون.

● **الدراسة الخامسة:** أجري جوني حداد، (2012م) دراسة بعنوان "إميل حداد ودوره في نشر آلة القانون في الأردن". هدفت إلى التعرف إلى حياة إميل حداد ودوره في نشر آلة القانون في الأردن، والتعرف إلى أهم أعماله، وذلك من خلال استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لملاءمتها لأغراض الدراسة.

وقد جاءت هذه الدراسة في خمسة فصول تناول فيها الباحث نبذة تاريخية عن آلة القانون، وصناعتها، وتقنيات العزف عليها، ووضعها العازف، ووضعها اليدين عليها، كما تناول آلة القانون في الأردن، وأشهر عازفي الآلة في الأردن. واشتملت الدراسة على نبذة عن حياة إميل حداد وأبرز أعماله، وأهم المراحل الحياتية والفنية التي مر بها من حيث بدايته مع الموسيقى، ودراسته في القاهرة، وعمله في الإذاعة الأردنية، وعمله في السعودية، ودوره في نشر آلة القانون في الأردن، بالإضافة إلى شهادات بعض الفنانين الأردنيين والعرب فيه، كما أضاف الباحث جدولاً تناول بعض أعمال إميل حداد الموسيقية.

وقد أورد الباحث نتائج الدراسة التي كان من أهمها: إميل حداد هو أول موسيقي أردني درس آلة القانون وحصل على شهادة في الموسيقى العربية من القاهرة، إضافة إلى دور إميل حداد في نشر آلة القانون ونشر الأغنية الأردنية، وتشكيله فرقة موسيقية للإذاعة الأردنية بقيادته وعزفه على آلة القانون، وأن لإميل حداد ما يزيد عن (400) لحن موسيقي في مختلف مجالات الغناء والعزف. وقد أوصى الباحث في نهاية دراسته بعدة توصيات من أهمها: ضرورة البحث في طرق العزف على آلة القانون عند إميل حداد.

لمحة تاريخية عن آلة القانون

القانون من أهم آلات الموسيقى العربية، تطورت تدريجياً منذ أقدم الحضارات، وكانت أولها الحضارة المصرية، حيث ظهرت آلة الجنك منذ أكثر من خمسة آلاف سنة، ثم آلة الأشور التي ظهرت في نقوش مدينة بابل في العراق بعد ألف عام من ظهور الجنك المصري، حيث يرى بعض المؤرخين أن هذه الآلات تعتبر الجد الأكبر لآلة القانون (سروة، 2008، ص18).



آلة الجنك

والقانون بشكله المتداول في الموسيقى العربية، آلة إسلامية يرجع عهدها إلى العصر العباسي. وقد عزا بعضهم اختراعها إلى الفارابي، ولكن المرجح أن فضل استكمالها وتهذيبها على النحو المعروف يرجع للعرب (بشير، د.ت، ص11). وآلة القانون بشكلها الحالي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، حيث ازدادت أهمية هذه الآلة في البلاد العربية واعتبرت رمزاً هاماً من رموز الموسيقى العربية فاعتبرها البعض عمدة التخت الموسيقي الشرقي (سروة، 2008، ص19).

وهناك العديد من الآلات التي يرجح أن آلة القانون انحدرت منها عبر الأجيال الماضية ومنها: الهارب، اللير، السنطور، الدولشيمير، الكلافيكورد، السيثار، السبينيت، القانون الأوروبي (سروة، 2008، ص19)، الجنك، الأشور، المونوكورد (شورة، 2002، ص26).

اسم القانون جاء نسبة إلى كلمة سومرية هي (قانو) أي القضيب الذي يعزف به، ويقال أيضاً أنها جاءت من كلمة إغريقية بهذا الإسم أطلقت على آلة قياس الذبذبات، أي نسب أصوات السلم الموسيقي وهي (المونوكورد)، والتي أخذها العرب بواسطة تراجمهم عن المؤلفات الإغريقية إلى اللغة العربية إبان القرن العاشر الميلادي (العربي، 2005، ص1).

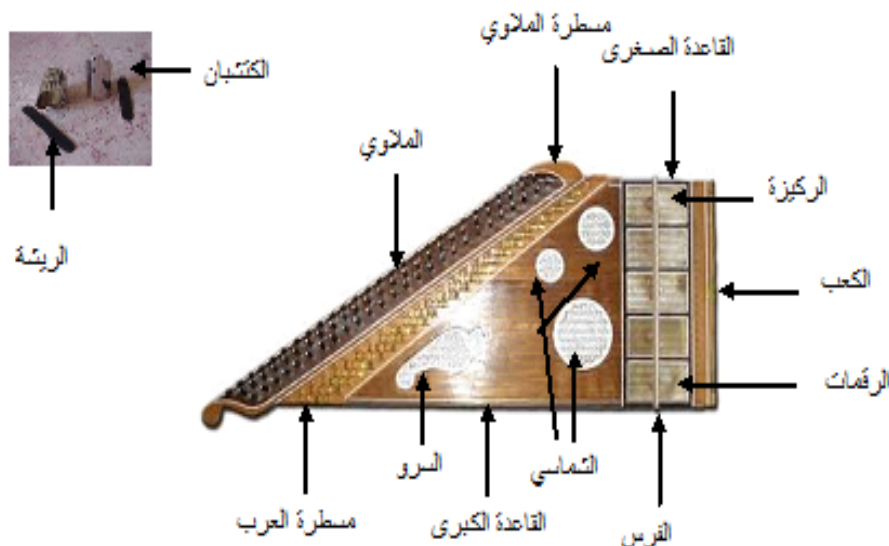
شكل القانون وأقسامه

تتكون آلة القانون من صندوق خشبي شكله شبه منحرف، يصنع من الخشب وأفضله خشب الجوز الناشف، له قياسات خاصة بحيث يكون أحد جانبيه المتوازيين أقصر من الثاني. ويتألف هذا الصندوق من الأجزاء التالية:

1. القَبْلَةُ: الواجهة العليا القصيرة من الآلة.
2. الكَعْبُ: الضلع القائم للصندوق المصوت وفيه ثقب صغيرة مجموعة ثلاثياً تثبت فيها الأوتار.
3. القاعدة السُقْلَى: الجزء المقابل لعازف الآلة.
4. مَسْطَرَة المَلاوي (بيت المفاتيح): قطعة خشبية مثبتة على الصندوق من اليسار وبها عدة ثقوب تثبت فيها الملاوي.
5. المَلاوي (المفاتيح): قطع خشبية صغيرة أسطوانية تقريباً يحتوي كل منها على ثقب لربط الوتر فيه، وأعلى المفاتيح على شكل هرم لتسهيل وضع مفاتيح الدوزان عليه.
6. الأنف: قضيب خشبي مثبت فوق خط اتصال الصندوق المصوت بمسطرة الملاوي تمر فوقه الأوتار بمجموعات ثلاثية.
7. الرَقْمَة: إطار خشبي من جهة اليمين مقسم إلى أربعة أو خمسة أقسام يسمى كل منها (كيلة) مشدود عليها جلد من رق السمك لتضخيم الصوت.
8. الفرس: قضيب خشبي مثبت على حوامل خشبية ترتكز فوق وسط الكيلة.
9. الرَكِيزَة: قطعة خشبية على شكل شبه منحرف وهي واسطة اتصال بين الفرس وخشب الصندوق المصوت، تثبت القاعدة الكبرى للقانون بالقبلة وترتكز الفرس على قاعدته الصغرى.
10. الشَّماسِي (القمرات): فتحات مستديرة مختلفة الأقطار على سطح الصندوق المصوت تساعد على تضخيم رنين الصوت.
11. السَّرْو: الفتحة غير المستديرة في سطح الصندوق المصوت بالقرب من القاعدة.
12. العُرب: قطع معدنية صغيرة تتركب عند الأنف، تعمل على تغيير صوت الوتر ودرجته من خلال تقصير أو تطويل الوتر.
13. الوجّه والظهر: سطحان خشبيان: الأعلى ويسمى الوجه، والأسفل ويسمى الظهر، يصنعان من خشب الجوز الناشف ويفضل أن يكونا أصلاً من قطعة خشبية واحدة.
14. الأوتار: عددها المعتاد (78) وترأ مفرداً مقسمة على (26) وتر ثلاثي، تصنع حالياً من النايلون. وتختلف أوتار القانون في الغلظ والحدة، وتندرج حدتها من الأسفل للأعلى، وهي من حيث غلظها ورقتها ثلاثة أنواع معروفة لدى الموسيقيين بالأسماء التالية: الدوكاه للأوتار الغليظة، النوى للأوتار المتوسطة في الغلظ، والكردان للأوتار الرفيعة، وهذه التسميات حديثة، وفي الأصل كانت تشد للقانون

أوتار العود بالمقاسات المعروفة بالعشيران ثم الدوكاه ثم النوى ثم الكردان، وآخر أربع أوتار كانت تشد من وتر (مي) في آلة الكمان.

15. **الكُشْتَبَانُ والرَيْشَةُ:** الكشتبان حلقة معدنية دائرية خفيفة تحيط بالسبابة، وتوضع بينه وبين السبابة ريشة لنبر الوتر، وغالباً ما تصنع الريشة من قرن الجاموس.



أجزاء آلة القانون

كيفية العزف على آلة القانون

توضع آلة القانون فوق حامل خاص بحسب محيط الصندوق المصوت بحيث يناسب العازف فيتوسطه في جلسته على الكرسي خلف القانون من جهة القاعدة السفلى للآلة، ويكون الظهر مستقيماً غير مشدود، والأكتاف مسترخية، والرأس مرفوعاً ومتجهاً نحو الآلة. بعد ذلك يثني العازف ذراعيه إلى الداخل وتكونان مرتفعتين عن الآلة، وتكون اليد اليمنى محاذية للفرس في صعودها وهبوطها بينما اليد اليسرى محاذية لمسطرة العرب، وتتحرك بشكل مائل بحسب اتجاه المسطرة، ثم يحيى العازف كفيه بشكل بيضاوي، بحيث تلتقي السبابة التي توضع بها الريشة والكشتبان مع إصبع الإبهام الذي يبقى تحت السبابة، ويتم نبر الوتر بالريشة وتكون حركتها عمودية على الوتر، وتقوم سبابة اليد اليسرى بالإضافة إلى العزف برفع أو خفض العرب. وأحياناً يستخدم إبهام اليد اليسرى وأوسطها للعفق.

أما بالنسبة لطرق العزف على آلة القانون فهناك الطريقة التقليدية التي تعتمد على نقر الأوتار بإصبعي السبابة. وهناك طريقة العزف بثلاثة أصابع من كل يد في حال عزف النغمات المتعددة في آن واحد. بحيث يتم العزف بأصابع السبابة والإبهام والوسطى. ومن الممكن هنا وضع كشتبان لكل إصبع. أما الطريقة الثالثة فتكون بالعزف بالأصابع الخمسة لكل يد كما هو الحال في آلة الهارب (سروة، 2008، ص 20-21).



د. إميل حداد

مميزات آلة القانون

تمتاز آلة القانون بأنها من أكمل الآلات الموسيقية العربية، وأجملها صوتاً وذلك لتعدد مناطقها الصوتية وسعة مساحتها، وقوة رنينها الناجم عن جمع صوتي الفرار والجواب، فصوتها يصل للسامع وكأنه ينطلق من آلتين تعملان معاً، وهي تعتبر من الآلات الأساسية في مصاحبة الفرق الموسيقية والمطرب أثناء الغناء، كذلك تقوم بأداء قوالب الموسيقى العربية بمختلف أنواعها. كما أن جميع النغمات الموسيقية التي يحتاجها عازف القانون من قراراتها إلى جواباتها تكون جاهزة أمامه بعد ضبط دوزان أوتار الآلة بشكل دقيق (سروة، 2008، ص19).

المهارات العزفية لآلة القانون

يمكن العزف على آلة القانون بمهارات متعددة منها:

1. المهارة الأولى (العزف باليدين معاً): وتؤدي بالعزف بكلتا اليدين في آن واحد على مسافة ديوان (أوكتاف)، بحيث تعزف اليد اليمنى في الديوان العلوي واليد اليسرى في الديوان السفلي، وتعزف بهذه الطريقة السلالم المتتالية والأشكال الموسيقية المختلفة والمعروفة بمصطلح (السُّلْطَنَة)، وذلك للطرب الذي تحدثه في نفس السامع مع أنها بطيئة إلى حد ما.
2. المهارة الثانية (التبديل): بحيث تبدأ إحدى اليدين العزف ثم تتبعها الأخرى وهكذا. ومهارات التبديل عديدة فمنها التبديل على الوتر الواحد، أو التبديل على وترين متتاليين،.... أو التبديل على القفزات أو (الأربيجات) أو (الأوكتاف)، سواء كان ذلك صعوداً أو هبوطاً، كما يتم تبديل اليدين بالعزف السريع للصوت المتصل (الفرْدَاج) الذي يستخدم للأزمنة الطويلة، وبالتبديل تعزف النغمة باليد اليمنى تليها نفس النغمة باليد اليسرى والعكس، وتستخدم مهارة التبديل أيضاً عند تثبيت نغمة واحدة بإحدى اليدين وتحويل اليد الأخرى بالمقطوعة.
3. المهارة الثالثة (التلوين الكروماتيكي): تستخدم حينما تحتوي القطعة الموسيقية على تحويلات نغمية كثيرة ويتم التحويل النغمي بالعرب أو بالعفق بضغط إصبع الإبهام في اليد اليسرى مكان العربة

المراد رفعها أو خفضها وتسمى هذه الطريقة بالبصم، وقد تستخدم الزحلقة للتولوين الكروماتيكي عن طريق عقق نغمة بالإبهام على نفس الوتر حتى الوصول بها إلى نغمة الجواب، أو الوصول إلى نغمة رابعة أو خامسة صاعدة تتناسب مع الدرجة التي قبلها.

4. المهارة الرابعة (تعدد التصويت): وتتم باستخدام صوتين أو أكثر في آن واحد، بحيث يعزف اللحن معاً، أو تعزف إحدى اليدين مصاحبة للأخرى. وقد تضاف الحليات الجمالية إلى اللحن أو أثناء السكتات، وقد تستخدم الزخارف، أو الريشة المقلوقة (بطن الريشة وظهرها) وهذه الطريقة تستخدم عند العازفين الأتراك.

دخول آلة القانون للأردن

كما سبق وأشرنا، لم يكن في الأردن قبل الستينات عازفون يجيدون العزف على آلة القانون، وكان دخولها إلى الأردن عن طريق الفرق القادمة للمشاركة في المهرجانات، وهذا ما لفت أنظار الموسيقيين في الإذاعة الأردنية إلى ضرورة تواجدها هذه الآلة في إطار فرقها الموسيقية، فكان أول عازف قانون في فرقة الإذاعة هو العازف السوري (جوني سرورة)، الذي عمل فيها مدة قصيرة هاجر بعدها إلى أمريكا عام 1963م، ثم استقدمت الإذاعة العازف السوري من أصل مصري محمود عبد العال الذي عمل في الإذاعة الأردنية حتى عام 1970م (حداد، 2012، ص 38).

أمّا أول عازف أردني على آلة القانون فهو إميل حداد الذي درس هذه الآلة في المعهد العالي للموسيقا العربية في القاهرة، والذي يعتبر أول مدرس لآلة القانون في الأردن. وعلى يديه عُرفت آلة القانون في الأردن كآلة رئيسية في التخت الموسيقي العربي والفرق الموسيقية المختلفة، إضافة إلى الاهتمام الأكاديمي بتدريسها في الجامعات والمعاهد الأردنية التي تُعنى بتدريس الموسيقا ومنها: جامعة اليرموك، والمعهد الوطني للموسيقا، والأكاديمية الأردنية للموسيقا، والجامعة الأردنية.

استخدامات آلة القانون في الأردن

استخدام آلة القانون في الأردن لا يختلف كثيراً عن استخدامه في الدول العربية الأخرى، فقد استخدم في مرافقة الغناء، وفي أداء ارتجالات أو تقاسيم قبل البداية في الغناء، إضافة إلى استخدامه لمرافقة غناء المواويل التي يؤديها المطرب المنفرد. وكذا الحال بالنسبة للتلحين، حيث يصوغ بعض الملحنين عازفي آلة القانون ألحانهم على أوتارها كونها تساعد على ابتكار أجمل الأنغام وصياغة أروع الألحان بحكم ما تتمتع به الآلة من مزايا فنية. كما يحتل عازف القانون مكانة رفيعة في الفرق الموسيقية الأردنية، حيث يؤدي أدواراً منفردة (صولو) أثناء أداء هذه الفرق لمقطوعات وأغاني أردنية أو عربية.

ويلعب القانون دوراً مهماً في تدريس أساسيات الموسيقا العربية والأناشيد والأغاني التراثية في جميع الجامعات والمعاهد والمؤسسات التي تعنى بتدريس الموسيقا في الأردن، لا سيما وأنها تلقى إقبالاً متزايداً من الشباب الأردني لتعلمها كدراسة أو كهواية، إضافة إلى اتجاه دارسي آلة القانون الجامعيين نحو إجراء دراسات علمية عن آلة القانون لاستكمال متطلبات الحصول على الدرجات العلمية العليا سواء كانت الماجستير أو الدكتوراة.

هذا بالإضافة إلى دور آلة القانون الأساسي في التخت الموسيقي العربي في عزف معظم القوالب الغنائية العربية مثل الأدوار والموشحات والقصائد والمواويل والأغاني الوطنية والعاطفية والشعبية، إضافة إلى القوالب الآلية كالدواليب والبشارف والسماعيات واللونجات والتحاميل والتقاسيم.

وقد ظهرت آلة القانون في العديد من الفرق الأردنية كآلة أساسية مثل الفرقة الموسيقية للإذاعة الأردنية، وفرقة النغم العربي، وفرقة الفحيص، وفرقة إربد للموسيقا العربية، وفرقة نقابة الفنانين الأردنيين، وفرقة نوازن وغيرها.

ويرى إميل حداد أن لآلة القانون الدور الأبرز في الهيمنة الأدائية على الفرقة الموسيقية للإذاعة الأردنية، وغيرها من الفرق ذات الطابع العربي، وأن لها دوراً وأهمية بالغة في إثراء الإنتاج الموسيقي العزفي والغنائي في الأردن، بما قدمه عازفوها من أداءات عزفية متميزة لا تزال واضحة للعيان من خلال الكثير من التسجيلات العزفية والغنائية، وكذلك الكثير من المؤلفات الموسيقية التصويرية التي رافقت العديد من المسلسلات التلفزيونية الأردنية والعربية، والبرامج الموسيقية والثقافية المختلفة³. وبالإضافة إلى كل ما ذكر، فإنه بالنظر لأهمية آلة القانون في الأردن فقد وجدت هذه الآلة مكانها ضمن المقتنيات الموسيقية الأردنية في بيت الفن الأردني في عمان.

تقنيات العزف على آلة القانون في الأردن

لاحظت الباحثة أنه يمكن تلخيص التقنيات العزفية المستخدمة في العزف على آلة القانون في الأردن على النحو الآتي:

1. العزف بكلتا اليدين على مسافة ديوان.
2. التبديل المزخرف على الوتر الواحد، والتبديل السلمي.
3. التبديل (الفرْدَاج) بكلتا اليدين على مسافة ديوان، والفرْدَاج على الوتر الواحد، والتبديل على الوتر الواحد.
4. العفوق والبصم بإبهام اليد اليسرى، والزحلقة.
5. النغمة المستمرة (Pedal note).
6. الزخرفة على شكل نبضة.
7. تعدد التصويبات.
8. شد أو جذب الوتر بإبهام ووسطى اليد اليسرى.
9. الإيقاع المنغم.

عازفو آلة القانون في الأردن

كما سبق وأشرنا فإن إميل حداد هو عازف القانون الأول في الأردن، تلاه علي أبو خضره الذي أنهى دراسته الموسيقية في مصر، وعمل حتى وفاته عام 2001م مدرساً لآلة القانون والنظريات الموسيقية العربية في معهد المعلمين في عمان. ومن عازفي القانون في الأردن أيضاً أيمن تيسير الذي درس آلة القانون في جامعة اليرموك على يد إميل حداد، ثم تابع دراساته العليا في جامعة الروح القدس في لبنان، وعاد منها ليدرس آلة القانون في جامعة اليرموك ثم في الجامعة الأردنية. ومنهم كذلك نسيم ملكاوي الذي درس آلة القانون في جامعة اليرموك على يد إميل حداد، وعمل عازفاً لهذه الآلة في الإذاعة الأردنية، كما عمل مدرساً غير متفرغ لآلة القانون في جامعة اليرموك، وله مشاركات في مهرجانات محلية ودولية كعازف للآلة.

3. مقابلة هاتفية مع عازف القانون الأول في الأردن، 19/6/2013م، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

بالإضافة إلى ذلك فقد برز على الساحة الموسيقية عدد من العازفين الأردنيين على آلة القانون منهم: عبد الحليم الخطيب، وصلاح مرفعة، وأسامة خوري، وظافر يونس، وطارق البشير، ونور اليونس وغيرهم، حيث أتقن كل منهم العزف على آلة القانون ولهم مشاركات مهمة محلية ودولية في مهرجانات موسيقية مختلفة، إضافة إلى تدريس بعضهم للآلة في المعاهد الموسيقية الأردنية (حداد، 2012م، ص 40).

إميل حداد: العازف الأردني الأول على القانون

إميل حداد من مواليد عام 1946م، أحب الموسيقى وتعلمها، فكانت بداياته بتعلم العزف على آلة العود التي فتحت الطريق أمامه للمشاركة بالمناسبات والحفلات المختلفة في مدينة إربد، حيث تعرف إلى العديد من الموسيقيين آنذاك. ثم درس الثانوية الموسيقية في القاهرة، والتحق فيها بالمعهد العالي للموسيقى، وتخصص بالعزف على آلة القانون، فدرس على يد كبار الموسيقيين أمثال: لويس ناشد، وأمين فهمي، وأحمد فؤاد حسن، ومحمد عبده صالح. وكان أول لحن أذيع له من إذاعة فلسطين في القاهرة أغنية للفنانة المصرية صفاء أبو السعود عندما كانت طفلة (جريدة الرأي، 2011م).

عند عودته للاردن عمل إميل في الإذاعة الأردنية كعازف لآلة القانون ما بين عامي (1967-1971م)، وكان أول موسيقي أردني يحصل على شهادة في تخصص الموسيقى العربية، وفي تلك الفترة لحن الكثير من الأغاني لأشهر الفنانين الأردنيين أمثال: سلوى، واسماعيل خضر، وسهام الصفدي، وفارس عوض وغيرهم (حداد، 2012، ص 44).

وفي عام 1971م سافر إميل إلى المملكة العربية السعودية للعمل في مجال الموسيقى، وقضى هناك أربعة عشر عاماً كعازف على آلة القانون وملحن في إذاعة الرياض وإذاعة جدة، التي التقى فيها المطربين السعوديين الكبارين محمد عبده وطلال مداح، وشارك معهما في حفلات عربية وعالمية كثيرة.

في عام 1984م أصبح عضواً في رابطة الفنانين الأردنيين، وبعدها عضواً في المجلس التأسيسي لنقابة الفنانين الأردنيين عام 1996م، كما انتخب فيما بعد عضواً في مجلس النقابة. وبعد عودته من السعودية عمل أيضاً في الإذاعة الأردنية كملحن وعازف للقانون، حيث لحن للعديد من المطربين العرب أمثال: مياده الحناوي، ونور مهنا، وعبادي الجوهر، وشيرين وجدي، ورجاء بالمليح وغيرهم.

خلال الفترة (1985-2006م) عمل إميل حداد في كلية الفنون الجميلة في جامعة اليرموك مدرساً غير متفرغ لآلتي القانون والعود، كما عمل في الفترة (1987-2012م) في المعهد الوطني للموسيقى التابع لمؤسسة نور الحسين، وفي عام 1991 أصبح رئيساً لقسم الموسيقى والغناء وقائداً للفرقة الموسيقية في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في الأردن، وحصل على العديد من الجوائز لألحانه المتميزة للعديد من المطربين الأردنيين والعرب، توجّها بحصوله على جائزة الدولة التقديرية في مجال التلحين (جريدة العرب اليوم، 2012م).

دور إميل حداد في نشر آلة القانون في الأردن

يرجع الفضل والدور الأساسي في نشر آلة القانون في الأردن لإميل حداد الذي لم يبخل على أي من تلامذته بعلمه، فعندما تخرج من المعهد العالي للموسيقى في القاهرة وحصل على دبلوم الموسيقى العربية عام 1967م، رجع إلى الأردن والتحق بالإذاعة الأردنية، وبدأ بتدريس آلة القانون للراغبين بتعلم العزف عليها، حيث كان الإقبال على هذه الآلة قليلاً لصعوبتها وعدم المعرفة بوجود مدرس لها، ولعدم توفرها في الأسواق، وصعوبة الحصول عليها لغلاء ثمنها. ومع ظهور إميل حداد على شاشة التلفزيون الأردني

كعازف لآلة القانون عرفه الأردنيون وأصبحوا يلجأون إليه لتعلم العزف عليها، فدرس على يديه الكثير من طلبة المعاهد الموسيقية. كما درس إميل حداد آلة القانون في جامعة اليرموك في مدينة إربد عام 1985م، وفي عام 1987م التحق بالمعهد الوطني للموسيقا في عمان حيث درّس فيه هذه الآلة وما زال إلى الآن. إضافة لتعليمه آلة القانون فقد ساهم إميل حداد في نشرها في الأردن من خلال تأليفه لعدد من المؤلفات الموسيقية الخاصة بها، سواء منها تلك التي قدمها كعزف منفرد لهذه الآلة، أو ما قدمه من مؤلفات موسيقية لها مع الفرقة الموسيقية.

كما ساهم إميل حداد في نشر آلة القانون من خلال ما يقدمه عن الآلة في المؤتمرات والمحاضرات والندوات والورش العلمية التي كان يشارك فيها، سواء في الأردن أو في الخارج، إضافة إلى إعداده لرسالة علمية عن آلة القانون ومنهجها، حصل بموجبها على درجة الماجستير من جامعة الروح القدس في لبنان. كما أن لإميل دوراً في نشر الآلة من خلال المنهاج الذي وضعه لآلة القانون، والذي اقترح تدريسه من الصف السادس وحتى التخرج من الجامعة أي من عمر (10-21)، فألة القانون حسب رأيه كغيرها من الآلات الموسيقية تحتاج إلى سنوات عديدة من التعليم والتدريب لخلق جيل من العازفين المهرة عليها.

آلة القانون في معزوفات وأغان أردنية

برزت آلة القانون في العديد من الأغاني الشعبية الأردنية على شكل مقاطع فردية (صولو)، أو على شكل حوار بين آلة القانون والآلات الموسيقية الأخرى، كما كان لها دور في ملء السكتات الموسيقية وبعض الفواصل الموسيقية. وظهرت في مرافقة أغاني العديد من المطربين الأردنيين. كما أن إميل حداد قام بتأليف مقطوعات موسيقية لآلة القانون منها: سماعي راست، ومقطوعة ليالي عمان. وفيما يلي أغنية شعبية أردنية ظهرت فيها آلة القانون بشكل واضح وهي أغنية بين الدوالي للمطربة الأردنية سلوى بمرافقة الفنان الأردني يوسف رضوان، وهي من كلمات الشاعر رشيد زيد الكيلاني وألحان الفنان جميل العاص، وهذه الأغنية من مقام راست الدوكاه وميزان ثنائي بسيط 4/2، وضرب أيوب. تبدأ هذه الأغنية بمقدمة موسيقية على شكل حوار بين آلة الناي والقانون، ثم يكرر نفس اللحن غناء، ويكون الحوار هنا بين المطرب والكورال وبين آلة القانون:

بين الدوالي

بين الدوالي بي والگرم العالبي

يامحلا السهره والبذر يلالبي

بين الدوالي

يوسف رضوان:

سحجنا سا ببعاب محلا دبكتها

شبان بيطر ان زادت فرجته

بين الدَّوَالِي

سلوى:

حُطَّ أَيُّ دِي بِي دَاكْ خَايَ كِ بُجَابِ ي
لَسَمَّ عِ قَصِيدِ دَاكْ وَأَفْرَحُ قَلْبِ ي

بين الدَّوَالِي

يوسف رضوان:

جَا بَ الْعَرِيشِ نُهُ نُرْفُ صُ وَنَعَا ي
مَحْمَدًا هَالْعِيشِ نُهُ وَاحْتَا فِي الْجَا نُهُ

بين الدَّوَالِي

سلوى:

صَبَّابُ الْقَهْوَةِ وَدُورُ بُدَائِهِ
هَالسَهْوَةِ رَهَ الْجَا وَدُورُ بِنْفَوْتِهِ

بين الدَّوَالِي

4

6

8

10

12

غناء

13

لي وا دا ند بي

14

لي وا دا ند بي

15

لي عا مل كر ول

16

لي عا مل كر ول

17

ره - سه لس مح يا

18

ره - سه لس مح يا

19

لي - لا ري بد ول

20

لي - لا ري بد ول

21

لي - وا - دا - ند - بي

22

لي - وا - دا - ند بي

تابع ليالي عمان

2 58 أكورديون وناي



65 فرقة ناي 3 مرات ، ناي ، فرقة ، ناي ، قانون + ناي



71 قانون + ناي



77



84



91



97



101 قانون FIN



نتائج الدراسة

- آلة القانون حديثة العهد في الأردن، ظهرت في الستينات من القرن العشرين، إلا أنها لاقت اهتمام العديد من الموسيقيين الأردنيين.
- إميل حداد أول عازف أردني لآلة القانون، وله دور كبير في نشر هذه الآلة في الأردن من خلال تدريسها والتأليف لها، وتناولها في دراسات علمية.
- استفاد الموسيقيون الأردنيون من إمكانيات آلة القانون وميزاتها الموسيقية الواسعة فوظفوها في أعمالهم الموسيقية المختلفة.
- بدأ مؤخراً تزايد الاهتمام بآلة القانون في الأردن من خلال الدارسين والمعلمين والباحثين في هذه الآلة. كما أنها تُدرّس في الجامعات والمعاهد التي تعنى بتدريس الموسيقى في الأردن.

التوصيات

توصي الباحثة بما يلي:

- تتبع مراحل تطور آلة القانون في الأردن.
- تأليف مقطوعات أردنية لآلة القانون، وإدخال مهارات عزفية عليها تشتمل على تعدد التصويت.
- العمل على تصنيع آلة القانون في الأردن.
- البحث في طرق العزف عند عازفي آلة القانون الأردنيين، والتي شكلت مدارس حديثة في طرق العزف، وإجراء دراسات مقارنة لهذه المدارس.
- نشر آلة القانون وتحبيب الفئات العمرية الصغيرة بها، من خلال إجراء المسابقات العزفية، وتشجيع تأليف أعمال موسيقية لهذه الآلة.

قائمة المصادر والمراجع

- بشير، أمل، دت، آلة القانون، مطبعة حكومة الكويت، الكويت.
- جرادات، رلى، (2007م). توظيف الأغنية الأردنية في تعليم العزف على آلة القانون للمبتدئين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
- جريدة الرأي، السبت 12 تشرين الثاني (2011 م) آخر تعديل 201/11/11م، عمان، الأردن.
- جريدة العرب اليوم، إسلام سمحان، بتاريخ 2012/1/31م، عمان، الأردن.
- حداد، إميل، (2002م). آلة القانون ومناهجها بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الروح القدس (الكسليك)، لبنان.
- حداد، جوني، (2012م). إميل حداد ودوره في نشر آلة القانون في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
- حمام، عبد الحميد، (2010م). الحياة الموسيقية في الأردن، وزارة الثقافة، عمان، الأردن.
- الحنفي، محمود أحمد، (1971م). علم الآلات الموسيقية، الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة، مصر.
- الخلي، محمد كامل، (1932م). الموسيقى الشرقية، مطبعة التقدم، القاهرة، مصر.
- خليفة، هدى، (1992م). إمكانية توظيف الأغنية التراثية المصرية في تعليم العزف على آلة القانون للمبتدئين، بحث مقدم لدرجة الماجستير، كلية التربية الموسيقية، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.
- الدرابسة، نشأت، (2008م). أساليب العزف على آلة القانون: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
- سروة، سليم، (2008م). المنهج التعليمي لآلة القانون الموسيقية، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا.
- سلطان، أمل ماجد، (2004م). تدريبات للتغلب على الصعوبات التقنية في أداء تعدد التصويت على آلة القانون، بحث منشور، مجلة علوم وفنون الموسيقى، المجلد العاشر، كلية التربية الموسيقية، جامعة حلوان، مصر.
- شورة، نبيل، (1975م). آلة القانون وتطوير أسلوب العزف عليها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الموسيقية، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.
- شوره، نبيل، (2002م). الأستاذ في المهارات العزفية على آلة القانون، مركز الواحة للكمبيوتر، مصر.
- صبري، هدى، (1975م). أصول البحث العلمي، كلية التربية الموسيقية، جامعة حلوان، مصر.
- عبد النبي، هدى، (2008م). برنامج مقترح للمصاحبة العزفية الغنائية على آلة القانون، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، مصر.
- العربي، مها، (2005م). تدريبات تقنية ومؤلفات موسيقية لآلة القانون، مطبعة حورس، ط 1، القاهرة، مصر.
- مقابلة هاتفية مع الفنان إميل حداد، بتاريخ 2013/6/19م.
- ملكاوي، أنس، (2009م). آلة العود في الأردن، تاريخها ومراحل تطورها، وزارة الثقافة، عمان، الأردن.

المواقع الإلكترونية

http://ar.wikipedia.org/wiki_قانون_آلة_موسيقية

<http://www.ainfekka.com/forum/showthread>

<http://kenanaonline.com/users/elfaramawy/posts>